

الموجز الاقتصادي الربعي لمصر | ٢٤ أبريل ٢٠٢٤

إبرام مصر عدداً من الصفقات التمويلية الضخمة يدفع عجلة إصلاح السياسات التي طال انتظارها

- الاقتصاد المصري شهد فترة حافلة بالأحداث في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مع تطبيق السلطات سياسات أدت إلى خفض قيمة الجنيه ورفع أسعار الفائدة بشكل كبير.
- صفقة الاستثمار الضخمة مع الإمارات لتطوير منطقة رأس الحكمة كانت المحرك الرئيسي للتطورات بفضل ما وفرته من مخزون العملة الأجنبية أعقبها توقيع صفقات تمويلية جديدة مع صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات.
- من المتوقع أن يتأثر النمو سلباً على المدى القريب في ظل استيعاب الاقتصاد لصددمات السياسات التي تم تطبيقها، رغم أنها كانت ضرورية لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين.
- نتوقع أن ينتعش النمو في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مع انخفاض التضخم وأسعار الفائدة وافتراض مواصلة التزام الحكومة بالإصلاحات.

الخاص عند ٠٪ على أساس سنوي مقابل ٣,٣٪ في الربع السابق، رغم أن ارتفاع قاعدة الأساس للربع نفسه من العام السابق (وصل النمو إلى ٥٪) لعب دوراً في ذلك. وكان صافي الصادرات من أكبر العوامل التي ساهمت في ذلك النمو، إذ سجل رصيماً إيجابياً قدره ٥ مليارات جنيه مقابل -٧٠ مليار جنيه في العام السابق، إلا أن القيود المفروضة على الواردات كانت المحرك الرئيسي لهذا التغيير، وبمجرد أن تبدأ الواردات في التعافي خلال الفترة المقبلة، من المرجح أن يتلاشى صافي ميزان الصادرات الإيجابي. من جهة أخرى، شهد الاستهلاك الحكومي نمواً بنسبة ١١٪ على أساس سنوي بينما انكمشت الاستثمارات بنسبة ١٦٪.

بدأت مصر في شهر مارس الماضي بتطبيق عدد من الإصلاحات التي طال انتظارها لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، مما أدى لخفض قيمة الجنيه المصري ورفع أسعار الفائدة بشكل حاد. وجاءت هذه التحركات الجريئة بعد فترة وجيزة من تمكن الحكومة من تأمين احتياطي كبير من العملات الأجنبية من خلال إبرامها لصفقة استثمارية ضخمة بقيمة ٣٥ مليار دولار مع الإمارات لتطوير منطقة رأس الحكمة. ومنذ ذلك الحين، استمرت سلسلة الأخبار الإيجابية والتي تضمنت موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم قرض لمصر بقيمة ٨ مليارات دولار (كانت قيمته ٣ مليارات دولار سابقاً)، إلى جانب موافقة البنك الدولي على قرض جديد بقيمة ٦ مليارات دولار، وتقديم الاتحاد الأوروبي ٨ مليارات دولار ما بين قروض واستثمارات. وساهمت تلك الاتفاقيات في الحد من مخاوف السوق من وقوع حدث انتمائي في مصر، وذلك في ظل تحسن مقاييس المخاطر الخارجية، ما يعكس نظرة أكثر إيجابية بين المستثمرين.

وعلى المدى القريب، سيواجه الاقتصاد المزيد من الرياح المعاكسة، إذ إن خفض قيمة العملة المحلية يساهم في استمرار ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وتصدد الضغوط على إنفاق الأسر والشركات، إلا أن الشهور القليلة المقبلة ستكون لها أهمية بارزة في تأكيد قدرة مصر على ترسيخ الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي واستعادة ثقة السوق، ما يضع الأسس اللازمة لانتعاش اقتصادي مستدام في عام ٢٠٢٥.

ونرى أنه لكي يصل النمو الاقتصادي إلى مستويات +٦٪ على أساس مستدام، يجب على الحكومة الالتزام بالإصلاحات الهيكلية الرئيسية الأخرى ومواصلة إحراز تقدم مستمر، بما في ذلك الحد من الاستثمارات العامة (من كل من الكيانات الحكومية وشبه الحكومية)، وإعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص لدفع عجلة النمو. وقد تشمل الإنطلاقة الجيدة الاستعانة بالمزيد من الوزراء التكنوقراط في أي تعديل وزاري مقبل، بعد بدء الولاية الرئاسية الثالثة للرئيس عبد الفتاح السيسي في أبريل والتي ستستمر حتى عام ٢٠٣٠.

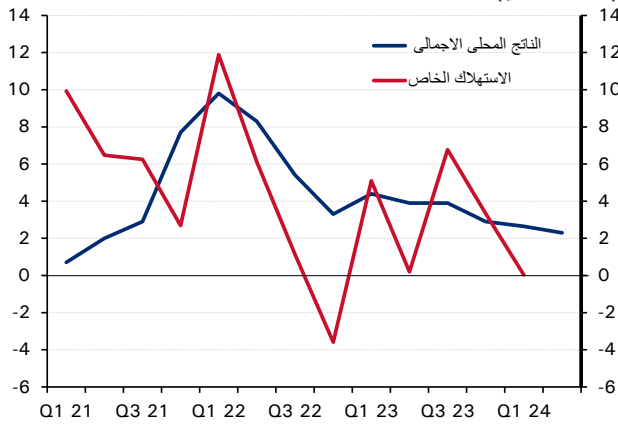
ترجع النمو إلى أدنى مستوياته المسجلة في ٣ سنوات

كما كان متوقعاً، واصل النمو الاقتصادي مساره الهبوطي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (المنتهية في يونيو ٢٠٢٤) في ظل تباطؤ النمو بوتيرة حادة إلى ٢,٥٪ في النصف الأول من العام، مقابل ٤,٢٪ في النصف الأول من العام السابق. وقد يقرب معدل النمو للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ من ٢,٥٪، فيما يعد أقل من توقعات الحكومة البالغة ٣,٥٪ وتوقعاتنا المبدئية البالغة ٣٪.

واستمر ارتفاع التكاليف والقيود المفروضة على الواردات وتعاقد حالة عدم اليقين على مدار السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما أثر سلباً على الاستهلاك الخاص. ويظهر تحليل البيانات المتاحة حتى الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ثبات معدلات الاستهلاك

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص

(٪ النمو السنوي)



المصدر: وزارة التخطيط، تقديرات بنك الكويت الوطني

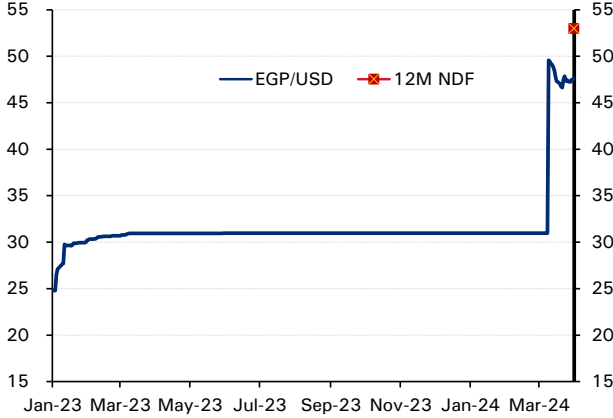
ملاحظة: الأرباع تمثل أرباع السنة المالية، أي أن الربع الأول من ٢٠٢٤ يمثل الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وانعكاساً لصعوبة أوضاع الاقتصاد الكلي، انخفض مؤشر مديري المشتريات في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (يناير-مارس ٢٠٢٤) إلى ٤٧,٦ نقطة مقابل ٤٨,٢ نقطة في الربع الثاني وبالتالي بقي أقل بكثير من مستوى ٥٠ نقطة الدالة على "عدم التغيير" في ظل إعلان الشركات عن ضعف المبيعات وصعوبات الحصول على المواد الخام من الخارج وارتفاع الأسعار بوتيرة سريعة. وبالنسبة للنظرة المستقبلية، من المتوقع أن تتيسر عملية حصول الشركات على العملات الأجنبية، ما يعزز من سلاسة عملية الاستيراد

وبناءً على ما سبق، نتوقع أن يصل صافي القيمة التراكمية لفجوة التمويل إلى ١٠ مليارات دولار على مدى العامين المقبلين حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥. ويمكن تغطية هذه الفجوة من خلال إصدار سندات مقومة باليورو بنحو ٣ - ٤ مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى إمكانية إعادة هيكلة الديون، إلى جانب الفروض المنفق عليها من بعض المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. ومن الفوائد الأخرى التي قد تطرأ جراء هذا الوضع إمكانية أن تشهد تحسن التدفقات المرتبطة بالاستفادة من فروق العملات نظراً لارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

الرسم البياني ٣: سعر الصرف للعملة المحلية

(جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

وقد أشادت الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني بهذه التطورات. وانخفضت العائدات على السندات المصرية المقومة باليورو لأجل ٥ سنوات بشكل كبير إلى أقل من ١٠٪ مقابل ١٥٪ في فبراير، كما تحسنت أسعار مبادلة مخاطر الائتمان لأجل ٥ سنوات (مقياس لمخاطر التخلف عن السداد) إلى نحو ٥٥٠ نقطة أساس مقابل ١,١٠٠ نقطة أساس وأكثر. وتبلغ أسعار العقود الآجلة للدولار الأمريكي لمدة ١٢ شهراً الآن ٥٤ جنيهاً مصرياً للدولار، أي أقل بنسبة ١٢٪ من السعر الرسمي. ورفعت وكالتي موديز وستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية الائتمانية لمصر من سلبية ومستقرة على التوالي إلى إيجابية. وأخيراً، ضخ المستثمرون نحو ١٢,٥ مليار دولار في أدوات الدين بالعملة المحلية بما يمثل الآن ٢٥٪ من القيمة الإجمالية مقابل ٩٪ في فبراير، وارتفعت التحويلات منذ توحيد سعر الصرف.

التضخم سيبقى أعلى من ٣٥٪ لمعظم فترات العام

تباطأت وتيرة التضخم إلى ٣٣,٣٪ على أساس سنوي في مارس بعد أن قفز إلى ٣٥,٣٪ (١١٪ على أساس شهري) في فبراير. وقد يُعزى ارتفاع معدلات التضخم في فبراير بصفة رئيسية لضعف الجنيه المصري الشديد في السوق الموازية بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند ٧٠ جنيهاً مصرياً للدولار، والذي تم عكسه لاحقاً بعد خفض قيمة الجنيه المصري في مارس نظراً لتحسن وفرة الدولار في الأسواق. وبلغ متوسط التضخم ٤,٩٪ على أساس شهري خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير ومارس، فيما يعد أعلى بكثير من ١,٢٪ على أساس شهري في الربع السابق.

كما شهدنا في مارس آثار الجولة الأولى من خفض قيمة الجنيه، إلا أن آثار الجولة الثانية قد تمتد على مدار شهرين إلى ثلاثة أشهر (أبريل - يونيو). ويشمل ذلك قيام الشركات بتسعير المنتجات بوتيرة مستمرة وارتفاع أسعار المرافق العامة (البنزين والكهرباء)، بالإضافة إلى امتداد التأثيرات السلبية من العام الماضي والتي قد تتسبب في عودة التضخم للاقترب من ٤٠٪ في الربع الحالي، قبل أن يبدأ في التباطؤ من يوليو وينتهي العام دون مستوى ٣٥٪. وسيبقى هذا المعدل بعيداً عن المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ بنسبة ٧٪ (+/-٢٪)، والذي نتوقع أن يقوم البنك المركزي بمراجعتة.

وتحسن دورة الإنتاج - إلا أن الانتعاش المتوقع للطلب قد يستغرق بضعة أشهر، إذ من المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً على المدى القريب بعد انخفاض قيمة الجنيه.

ومن وجهة نظرنا، نتوقع أن يصل النمو لأدنى مستوياته هذا العام عند ٢,٥-٣,٠ تقريباً في ظل تزايد ضغوط الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة ما يبيح الطلب ضعيفاً، إلا أنه مع تلاشي بعض من تلك الضغوط، سيبدأ النمو في التعافي العام المقبل (السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥) إلى ٤,٥-٣,٥٪.

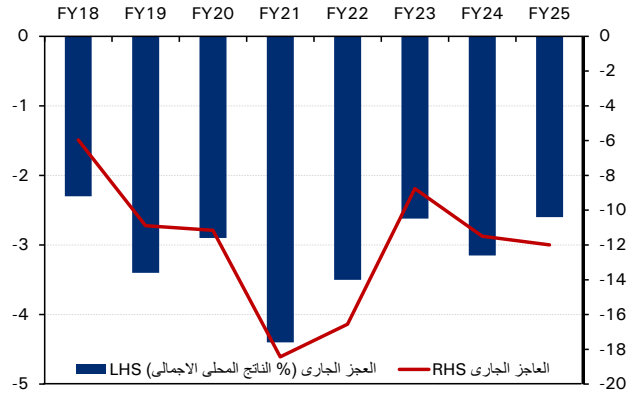
تقلص عجز الحساب الجاري مع انخفاض الواردات

تقلص العجز في تجارة السلع بنحو ١,٢ مليار دولار في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٨ مليارات دولار (١,٩٪ من الناتج)، بدعم رئيسي من انخفاض الواردات بنسبة ١٥٪ على أساس سنوي. وفي الوقت ذاته، اتسع الفائض في جانب الخدمات بنسبة ٢٨٪ ليصل إلى ٥,٢ مليار دولار على خلفية ارتفاع عائدات السياحة وقناة السويس خلال تلك الفترة (لم تبدأ الاضطرابات التي تعرضت لها قناة السويس إلا مؤخراً). وبصفة عامة، تقلص عجز الحساب الجاري بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار خلال هذا الربع. ونتوقع اتجاهات مماثلة خلال الربعين الثاني والثالث في ظل ضغوط صرف العملات الأجنبية التي تحد من تدفق حوالات العاملين واستثمارات الحافظة إلى سوق الدين بالعملة المحلية، إلى جانب الصادرات، فيما نتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري للعام بأكمله إلى ١١,٥ مليار دولار (٣,٢٪ من الناتج).

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نتوقع أن يبقى عجز الحساب الجاري في حدود ١٢ مليار دولار (٢,٦٪ من الناتج)، كما نتوقع أن ترتفع الواردات بنسبة ١٥-٢٠٪، إلا أن التأثير على العجز سيقابله انتعاش قوي لتحويلات المصريين في الخارج، واستمرار قوة العائدات السياحية، والحفاظ على سعر صرف أكثر مرونة، ما يجعل الجنيه المصري متسقاً مع قيمته العادلة.

الرسم البياني ٢: عجز الحساب الجاري

(مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

تحسن أوضاع التمويل الخارجي بصورة ملحوظة

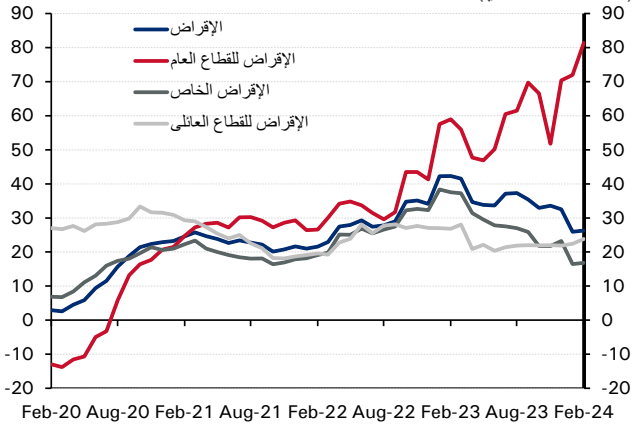
تغيرت صورة التمويل الخارجي للعامين/ ثلاثة أعوام القادمة بشكل إيجابي بفضل التغييرات التي طرأت على السياسات، إلى جانب اتفاقيات التمويل التي أبرمت في الأسابيع الأخيرة. وتبلغ قيمة هذه الأخيرة مجتمعة ٥٩ مليار دولار (٤٨ مليار دولار بعد خصم قيمة الدوائج الإماراتية المودعة لدى البنك المركزي المصري التي تم تحويلها إلى استثمار أجنبي مباشر) على مدى السنوات المقبلة (حتى السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥)، والتي من المقرر أن يتم تسليم معظمها خلال العام الحالي. ومن المقرر تسليم قيمة صفقة رأس الحكمة المبرمة مع الإمارات (٣٥ مليار دولار) خلال السنة المالية الحالية، إذ تم تسليم ٢٢ مليار دولار بالفعل والباقي في مايو ٢٠٢٤. وسيتم صرف القيمة المنفق عليها ضمن بقية الاتفاقيات - من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - على مدى الثلاثة أعوام القادمة (٨-٧ مليارات دولار سنوياً في المتوسط). وبالإضافة إلى تمويل التدفقات التجارية المنتظمة، سيتم استخدام تلك الأموال للتخلص من الواردات المتركمة، وسداد المستحقات لشركات الطاقة الدولية، وخفض صافي الالتزامات الأجنبية في النظام المصرفي، وسداد أي ديون خارجية مستحقة، وربما رفع الاحتياطات الرسمية.

٢٠٢٣. وعلى أساس القيمة الحقيقية، كان الائتمان لكل من شركات القطاع الخاص (-) ١٨٪) والشخصي (-) ١١٪) سلبياً للغاية.

وفي الوقت ذاته، فإنه على الرغم من ارتفاع تكاليف الفائدة وصعوبة ظروف الاقتصاد الكلي، استمر نمو ائتمان القطاع العام في التحسن بصورة مفاجئة، إذ نما بنسبة ٨٠٪ على أساس سنوي في فبراير، أي مرتفعاً بوتيرة مستمرة من مستوى منخفض بلغ ٤١٪ على أساس سنوي في مايو. كما يعتبر هذا المعدل قوياً على أساس سنوي، بتسجيله نمواً بنسبة ٤٤٪ على أساس القيمة الحقيقية. وتوسع نمو الائتمان العام بنسبة ١٤٪ على أساس ربع سنوي لمدة ٣ أشهر حتى فبراير مقابل ٨,٥٪ على أساس ربع سنوي على مدار الثلاثة أشهر المنتهية في نوفمبر من العام الماضي.

الرسم البياني ٦: معدل الإقراض لكل قطاع

(% على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

اتساع عجز المالية العامة في ظل ارتفاع تكاليف الفائدة

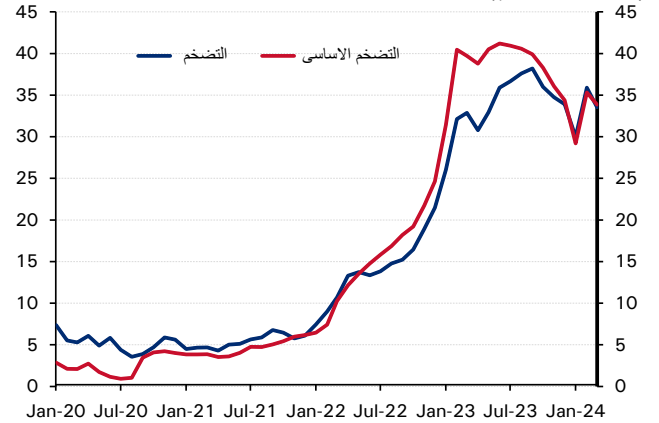
أصدرت وزارة المالية بيانات مالية لأول ٨ أشهر (يوليو - فبراير) من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتي أظهرت اتساع العجز بشكل كبير إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥,٠٪ في العام السابق، الأمر الذي يشير إلى أن العجز للعام بأكمله سيتراوح بين ٨٪ إلى ٨,٥٪ تقريباً من الناتج، ما يعد أعلى من التوقعات الواردة بنسبة ٧٪ في الموازنة، إلا أن الفائض الأولي (أي باستثناء مدفوعات فوائد الدين) تحسن إلى ١,٤٪ من الناتج مقابل ٠,٤٪ العام السابق. ونتوقع أن يصل الفائض الأولي إلى نسبة ٢,٢٪ من الناتج للعام بأكمله، ما يعد أقل قليلاً فقط من الرقم المدرج في موازنة الحكومة البالغ ٢,٥٪.

من جهة أخرى، ارتفعت الإيرادات بنسبة ٣٥٪ على أساس سنوي لتصل إلى ١,٠٨ تريليون جنيه في أول ٨ أشهر، بينما ارتفعت النفقات بنسبة ٥٢٪ إلى ٢,٠ تريليون جنيه، بعجز قدره ٠,٩ تريليون جنيه. وجاء ارتفاع النفقات نتيجة زيادة تكاليف الفائدة بنسبة ١٠٠٪، إذ بلغ متوسط عائدات سندات الخزنة ٢٦,٥٪ مقابل ١٣,٢٪ العام السابق.

وتتوقع موازنة السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تسجيل عجز بنسبة ٧,٢٪ من الناتج (١,٤ تريليون جنيه) وفائض أولي بنسبة ٣,٥٪ من الناتج. ومن المتوقع أن تصل النفقات إلى ٦,٤ تريليون جنيه والإيرادات إلى ٥,٠ تريليون جنيه، كما نتوقع أن ترتفع فاتورة الدعم بنسبة ٣٢٪ وتكاليف الفائدة بنسبة ٣٨٪، مما سيؤدي إلى ارتفاع النفقات بنسبة ٣٦٪ لهذا العام.

الرسم البياني ٤: تضخم أسعار المستهلك

(% على أساس سنوي)



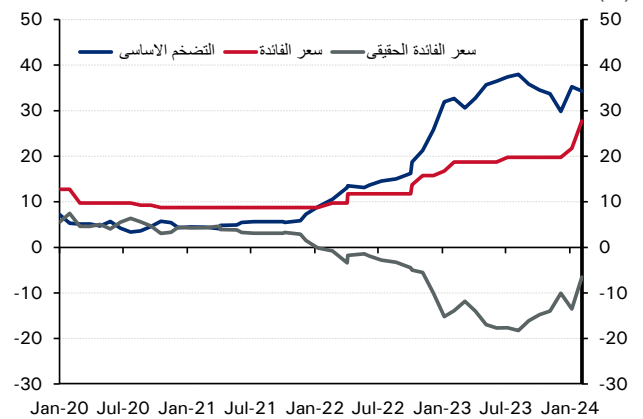
المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

أسعار الفائدة تقترب من ذروتها وقد تواصل الارتفاع

رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنسبة ٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ (٢٪) في فبراير ثم ٦٪ (في مارس) ليصل معدل الخصم إلى ٢٧,٧٥٪، في حين وصل متوسط عوائد أدون الخزنة لمدة عام إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند ٣٢٪ خلال الأسبوع الأول من مارس، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى ٢٥,٥٪ على خلفية تزايد الطلب على أدوات الدين بالعملة المحلية من المستثمرين الأجانب. وكان رفع سعر الفائدة بنسبة ٦٪ من الخطوات التي تجاوزت كافة التوقعات، إلا أنها لم تكن كافية لتوفير عائد حقيقي إيجابي على المدى القصير. إذ بلغت العوائد الحقيقية، باستخدام سعر الخصم، ٦٪ في مارس وستبقى سلبية رغم إمكانية تحسنها بنهاية العام.

الرسم البياني ٥: سعر الفائدة الاسمي والحقيقي

(%)



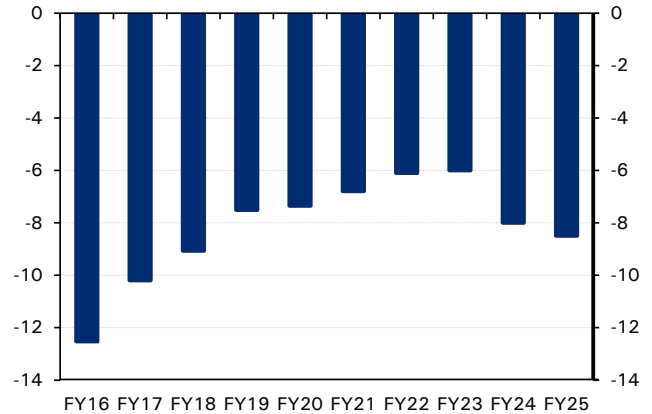
المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

وبما أننا نتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً على مدار الأشهر المقبلة، لذا لا نستبعد احتمال قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة مرة أخرى رغم أن معدل الزيادة سيكون أقل بكثير (١-٢٪) من سابقها. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في ظل تلاشي تأثيرات خفض قيمة الجنيه المصري وظهور مؤشرات دالة على تراجع الضغوط التضخمية، نعتقد أنه قد تظهر فرصة مواتية للبنك المركزي لخفض أسعار الفائدة بنهاية العام الحالي.

نمو الائتمان الخاص يتباطأ لكن الائتمان العام يتوسع

تعود أحدث البيانات المتاحة للائتمان إلى شهر فبراير ٢٠٢٤، وبالتالي لا تعكس تأثير رفع سعر الفائدة في مارس والتغييرات الأخرى التي طرأت على السياسات النقدية. وتباطأت وتيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بشكل كبير إلى ١٦,٨٪ على أساس سنوي مقابل مستويات الذروة التي وصلت في فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣٥٪. واستقر نمو الائتمان الشخصي بوتيرة أفضل عند ٢٤٪ على أساس سنوي مقابل ٢٥٪ على أساس سنوي في فبراير

الرسم البياني ٧: العجز المالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول رقم ١: جدول التوقعات

FY24/25	FY23/24	FY22/23	FY21/22	FY20/21	
مؤشرات حقيقية					
16,656	13,810	10,337	7,940	6,663	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (مليار جنيه)
3.5	2.5	3.8	6.7	3.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
7.6	7.8	7.8	7.6	7.4	معدل البطالة (%)
114	112	110	108	104	السكان
المؤشرات الخارجية					
(41.0)	(32.0)	(31.1)	(43.4)	(42.1)	الميزان التجاري (مليار دولار)
(11.5)	(8.3)	(7.5)	(9.0)	(9.9)	الميزان التجاري (نسبة من الناتج)
(12.0)	(11.2)	(4.7)	(16.6)	(18.4)	الميزان الجاري (مليار دولار)
(2.6)	(3.15)	(1.6)	(3.6)	(4.4)	الميزان الجاري (نسبة من الناتج)
-	-	34.8	31.5	39.4	إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
مؤشرات المالية العامة					
8.5	8.0	6.0	6.1	7.1	العجز المالي (نسبة من الناتج)
2.5	2.2	1.5	1.1	1.4	العجز/ الفائض الأولي (نسبة من الناتج)
84.5	86.2	89.3	92.1	89.9	الدين العام (نسبة من الناتج)
المؤشرات النقدية					
25.0	36.0	24.1	8.4	4.5	معدل التضخم (متوسط الفترة %)
17.75	27.75	19.7	11.7	8.2	أسعار الفائدة (نهاية الفترة %)
-	48.6*	25.8	16.2	15.6	سعر الصرف - الجنيه مقابل الدولار

المصدر: البنك المركزي المصري، بلومبرج، تقديرات بنك الكويت الوطني

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2222 2011
Fax: +965 2229 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France
National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353